# آلام النمو العربي

يوسف عبدالله صايغ

ترافق التنمية الاقتصادية ــ الاجتماعية آلامٌ وعثرات قلما تفطن اليها جمهرة المواطنين وكثيراً ما يهمل شأنها بعض الاقتصاديين الاختصاصيين اذ يركزون النظر على جانب واحد من جانبي عملية التنمية . فللتنمية جانب جذاب وبراق هو بمثابة الواجهة الجميلة تبرز فيها المصانع النابضة الضخمة ، والاضواء الساطعة في الشوارع والملاعب ، واقنية الريّ الجبارة ، ونشرات الاحصاء والدعاية . اما الجانب الآخر ، الذي تثور فيه الآلام وتختبىء العثرات وتنشأ المتاعب مهددة خطى التنمية ذاتها ، فقلما يتناوله البحث او تراقبه الاعين بتركيز وحرص . في هذا التركيز غير المتكافىء يشترك الوطن العربي ــ وهو نطاق هذا المقال ــ مع المناطق النامية الاخرى من العالم .

لنقرر اولا حقيقة التنمية في الوطن العربي ، وهي حقيقة لا تزال غير واضحة المعالم في جوهرها وحدودها للقارىء العربي غير الاختصاصي . انه لامر خارج نطاق الجدل ان الوطن العربي يشهداليوم عملية تنمية ضخمة فيالحقلين الاقتصادي والاجتماعي على السواء ، ولا يقلل من صحة هذا الامر تفاوت معدلات النمو بين بلد عربي وآخر او بين قطاع وآخر داخل البلد الواحد . اما دلائل التنمية فانها تتوفر انّى نظرنا : في تصاعد الدخل والثروة ، في اتساع نطاق التعليم والخدمات الصحية وتحسن مستواها ، في امتداد حركة التصنيع والتطورالآلي ، في استصلاح الاراضي والاصلاح الريفي ، في تحسن خدمات النقل والمواصلات ، في ازدياد انتاج واستهلاك السلع الزراعية والصناعية والطاقة من حرارية وكهربائية ، وفي اتساع مدى الخدمات الثقافية والفنية .

وسواء أنظرنا الى هذه المؤشرات والدلائل مفردة او الى حاصلها الاجمالي معبرا عنه باختصار في ارتفاع مستوى الدخل الفردي العيني ( اي من السلع والخدمات ) ، فاننا نصل الى استنتاجات ثلاثة ذات شأن :

( اولاً ) ان الوطن العربي بشكل عام قد شهد في سنوات ما بعد الحرب نموا اقتصاديا يفوق بوضوح ازدياد السكان خلال نفس الفترة الزمنية .

( ثانياً ) ان هذا النمو قد عبّر عن نفسه الى مدى يذكر بتحسن الاحوال الاجتماعية .

( ثالثاً ) ان متوسط الدخل الفردي في الوطن العربي، والاحوال الاجتماعية التي تلازمه ، هما اعلى من مثيليهما في معظم البلدان الاسيوية الافريقية غير العربية .

ونضيف ان هذه الاستنتاجات لهـا ما يبررها ويؤيدها على الرغم من شحـة بعض المصادر الاحصائية وعلى الرغم من عدم انطباق الاستنتاجات على اليمن والمحميات العربية في حواشي الجزيرة العربية الجنوبية والجنوبية الشرقية .

ان تخلّف اقتصاد ما ، كتخلف المجتمع المحيط به ، يتبدى في نواحي الحياة الاجتماعية المتعددة التي تمتد الى ما هو ابعد بكثير من الاقتصاد . بل اننا نستطيع ان نقول بتوكيد ان النواحي غير الاقتصادية من حياة المجتمع هي التي تعيّن حالة التخلف والتي من ضمنها يمكن ان يُفهم التخلف . فان ما يمتد تحت الفعالية الاقتصادية المتدنية المتبدية نتائجها في ناتج قومي ومستوى معيشة منخفضين ، هي عوامل محيطـة بالاقتصاد ، اهمهـا حالة الجهل ، وانخفاض المستوى التقني ، والتحجّر في المجتمع التقليدي ، وعـدم الاستقرار وضعف الاختبار السياسيين ، وضعف الحوافز المالية او نقيض ذلك الجشع المادي القصير النظر ، والعوامل الثقافية المجمدة للسعي الاقتصادي ، والاستغلال او التدخل الاجنبي . وعلى ذلك فان المنطق والواقع معـاً يقضيان بان نصف العلاقة بين الفعالية الاقتصادية والعوامل غير الاقتصادية كما فعلنا بدلا من ان نقول ان هذه العوامل هي وليدة انخفاض الفعالية .

على ان موقفا كهذا ، وهو الذي نتخذه من حيث تسلسل الاسباب والنتائج ، يجب ان لا يبلغ حد التطرف او المذهبية المتحجرة . فـان عدم الاخذ بالتفسير الماركسي المـادي

للتاريخ ، الذي لا يقبل المساومة ، لا يعني اللجوء الى النقيض الآخر من حيث انكار قوة الدوافع والمصالح الاقتصاديـــة في تكييف افكار وقوى ومؤسسات المجتمع . ولعـــل من المعقول الادعاء بالنتيجة ان الدوافع الاقتصادية في المجتمعات الفقيرة جداً هي اضعف منها في المجتمعات الغنية ، وان المجتمعات الفقيرة ، كمجتمعنا العربي ، تتميز بحساسية واستجابة للدوافع والعوامل السياسيـــة وللرغبات والروادع الثقافيـــة اقوى من مثيلتها في المجتمعات الغنية ، وبحساسية واستجابة اضعف من مثيلتها في المجتمعات الغنيـــة للحساب الاقتصادي الدقيق .

ان التخلف ، كما اسلفنا ، يتبدى على جبهة واسعة من حيـــاة المجتمع . ولذلك فان التنمية لا تكون مرضية في مداها ومدلولها ما لم تكن على جبهة واسعة كذلك . صحيح ان نمـوا اقتصاديا متواضعـــا ممكن التحقيق دون تغير ذي شـــأن في المستوى التقني او في المؤسسات الاجتماعية والسياسية ، على ان نمـــوا اقتصاديا ملموسا ، واضح التفوق على معدل ازدياد السكان ، ثابت الاسس بعيداً عن الطفرة الموقتة ، يلازمـــه طراز من توزيع الدخل يسمح لجمهرة الشعب التي اليها يعود الفضل بايجاد الناتج القومي ان تنال نصيباً عادلا منه ــ ان نموا كهذا لا يمكن ان يتحقق ما لم يشهد المجتمع تغيرا كبيراً وجذرياً في عدد من مؤسساته الرئيسية وفي نواحي حياته ونشاطه . وبعبارة مقتضبة : ان الانطلاق في مراحل التنمية هو عملية ثورية شاملة .

ما ان يصدر رأي كهذا الا وتبرز المآخذ عليه . فهنالك الحالات التي تمّت فيهـــا التنمية بسرعة غير ثورية . وهناك القول بان التغير الذي يكتب له النجاح والديمومة يجب ان يكون وليد التطور لا الثورة . وهنالك من يذكر بان الثورة الصناعية نفسها لم تكن في الواقع ثورة بل عملية تغير وتكييف بطيئين امتدت ثلاثة او اربعة قرون وشهدت التطور نحو العقلانية في القطاع التجاري ثم الاكتشافات الجغرافية البعيدة المدى ثم النهضة الثقافية ثم زوال الاقطاع بمؤسساته وتنظيمه ــ عوامل برز نتيجـــة تفاعلها البطيء والمتوقع عصر الصناعة والتصنيع .

كل هذا صحيح . ولكن هذه الاحداث جرت بين القرن الرابع عشر والقرن الثامن عشر ، ونحن نعيش في النصف الثاني من القرن العشرين . ولئن كان التاريخ يعيد نفسه فانه لا يفعل ذلك بدقة وصدق تامين . ان الضغوط الاجتماعية والسياسية التي يتميز بها عصرنا الحاضر ، و « روح العصر » ، والواقع المرير من ان الثغرة الفاصلة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة تزداد اتساعا كل يوم بدلا من ان تضيق — كل هذه العوامل تخلق الحاحا جارفا في السعي الى التنمية يكاد يكون مبالغاً فيه .

انطلاقا من هذا الالحاح يتخذ السعي صفة التعبئة العامة للموارد ويستهدف تحولا بعيد المدى واسع النطاق في تنظيم هذه الموارد وفي فعاليتها ، ضمن اقصر مهلة ممكنة من الزمن . ففي الوطن العربي، خاصة في اجزائه المتميزة بالوعي الاجتماعي المسؤول ، لا يجري الكلام عن القرون التي يتطلبها هذا التحول بل عن الاجيال او عن الحقب . ان الوقت من اكثر الموارد ندرة ، وهذا يبرر اقدامنا على ضغطه بشكل ثوري يكاد يكون انفجاريا — وهذا ايضا يفسر ملازمة الآلام والعثرات لعملية النمو العربي . وبعبارة اخرى : اذا كان ينبغي ان تنطلق عملية التنمية على جبهة واسعة وبعمق وسرعة تصبح التنمية معها حقا ثورة ، فان من الواجب ان نتوقع ظهور ثورات مضادة تحتمها طبيعة الثورة وحركيتها .

اما آلام النمو فهي :

أ — من اسرع هذه الآلام ظهورا الى جانب الانطلاق الانمائي ارتفاع نسبة تزايد السكان الصافي الناتج عن انخفاض نسبة الوفيات بين الاطفال وتحسن الخدمات والحالة الصحية عامة . وكثيراً ما يهدد هذا الارتفاع بالتهام ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي .

ان سرعة تزايد السكان في الاردن ، مثلا ، وهي سرعة قلما تشاهد في اي بلد آخر في العالم ، تشكل معضلة خطيرة للاردن . كما ان هذه المعضلة ذاتها ( وان كانت سرعة التزايد اقل ارتفاعاً ) تقلق بال المسؤولين في الجمهورية العربية المتحدة حيث يتوقع ان يتزايد السكان في حقبة الستينات بحوالي الثلث ، اي بنسبة تعادل تزايد الاراضي التي سيمكن ريّها من جديد او تحويلها من الريّ الحوضي الى الريّ المستديم بفضل السد العالي عند تشييده .

ومن الجدير بالذكر والتمعن ان معضلة سكان كالتي نعانيهـا في بعض اجزاء الوطن العربي ( والتي تعانيها معظم البلدان الاسيويـة ) لم ترهق انكلترا واوربا الغربية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وفي النصف الاول من القرن التاسع عشر عند انطلاق هـذه البلدان في مراحل التنمية والتصنيع . ولا هي ارهقت او ترهق اليوم الجبارين الصناعيين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية . وهذا الفارق هو احد الامثلة على عدم جواز القول بالمشابهات التاريخية بدون تروّ وتدقيق . ومدلول هذا الفارق ان البلدان التي اشرنا اليها تمتعت في الطور السابق للتصنيع بافضل مما يتمتع معظم الوطن العربي اليوم بـه من الموارد المنسوبة للسكان ، ولم تقاسما نقاسيـه من مرارة بسبب مشاهدتنـا الفاصل الاقتصادي يتسع بيننا وبين العالم الصناعي على الرغم من سعينا لتضييق هذا الفاصل . كما ان العالم الصناعي لم يضطر ان يفتش عن حلول لمشكلة اكتظاظ السكان في الطور السابق للتصنيع ضمن ظروف ثقافية وحضارية تجعل تحديد النسل غير مستساغ ، وانمـا في الطور الصناعي وبعد ان تكيّفت المفاهيم والعوامل الحضارية بشكل يسمح بقبول تحديد النسل بل ويشجعه كذلك .

ب ــ اما التصنيع ، وهو مـا يرجى منـه مجابهـة « الانفجار السكاني » بشكل اكثر فعالية من تحديد النسل ، فلس خيرا صرفا : ذلك ان الحملة من اجل التصنيع بذاتها تحرك بعض الآلام الاجتماعية الخطيرة .

ينبغي الاعتراف اولا ان التصنيع ليس مجرد « صيغة انتاج » معينـة في عين العرب ــ بل وبقية الامم ذات الاقتصاد النامي . انه كذلك رمز للانعتاق الاقتصادي : فهو يشير الى بلوغ الانسان مرحلة تقوم فيها الآلة بدل العضلات الانسانية بالخدمات ، والى طور تقني ارفع في سلّم التقدم المادي من الطور الملازم للزراعة، والى نسج المجتمع لشبكة جديدة من العلاقات بين « قوى الانتاج » وصياغة اشكال جديدة من التنظيمات العالية الكفاءة ، واخيرا الى استكمال الاستقلال وتعميقه باعطائه بعدا اقتصاديـا تزداد معـه ثقـة العرب بانهم اكفاء مستعمريهم بالامس .

هذا كله صحيح . لكن سبيل التصنيع فيه عثرات خطيرة ينبغي اكتشافهـا وتحديد مواقعها لكي لا يتسرب عنصر الخرافة الى حقيقة التصنيع . فلننظر مثلا في قدرة التصنيع

على امتصاص الفائض من السكان الريفيين الذين يضيع جزء كبير من طاقتهم الانتاجية في ظروف البطالة المقنّعة . انْ فعلنا نجد ان حركة التصنيع لأعجز عن امتصاص جزء يذكر من هذا الفائض حتى على افتراض اسراع الخطى الصناعية وتوسيع النطـــاق الصناعي . فالجمهورية العربية المتحدة نفسها ، وهي قائدة التصنيع العربي حيث بلغت الصناعة مدى يفوق ما بلغته في اي بلد عربي آخر ، تثبت ما نذهب اليه . ففي الجمهورية العربية المتحدة من خمسة الى ستة ملايين مواطن في القطاع الريفي يثقلون كاهل هذا القطاع بدون تقديم شيء يذكر الى اقتصاده ــ وبعبارة فنية : يكاد يكون انتاجهم الحدي صفرا او نحو ذلك . واذا اعتبرنا ان نسبة اليـــد العاملة لجملة السكان تتراوح بين الثلث والخُمسين لوجدنا ان هنالك فائضـــاً عماليـــا في الريف يبلغ عدد افراده نحو المليونين . وبديهي بالنتيجة ان تعجز الصناعة في الجمهورية العربية المتحدة عن امتصاص هذا الفائض لعـــدة سنوات مقبلة ما دام ان جملة العاملين في الصناعة حاليا لا يزالون اقل من المليون .

وهنالك قضية اخرى تلازم قدرة التصنيع على امتصاص فائض السكان الريفيين . ان الاسراع في عملية التصنيع يرافقه عادة ميل لاعتماد تقنية انتاجية مرتفعة الرسملة منخفضـــة العمالة . وبالنتيجة يلاحظ ان ارتفاع معدل النمو الصناعي الى مدى ما ( سواء اعتبرنا الناتج الصناعي او قوة الاحصنة الآلية المستعملة دليلا على هذا النمو ) لا يلازمه ارتفاع مشابه في معدل ازدياد العمال الصناعيين . وعلى الرغم من حرص السلطات في البلدان التي تعتمد التخطيط او التوجيه على اعتماد تقنية تتطلب عمالة عالية نسبيا ، فان الالات الصناعية المستوردة في الواقع قلما تتماشى مع ذلك الحرص ، والسبب هو وجود مبررات جزئية ( تلازم حالة هذا المصنع او تلك الصناعـة ) تؤدي جملة اثرهـــا بالنتيجة الى التوفير في العمالة بدلا من العكس . وعندما تتضارب الحكمة الاقتصادية وحجة الكفاءة الهندسية ، فان صوت المهندس هو الذي يطغي على صوت الاقتصادي ، وكذلك عندما يتعالى صوت السياسي فانه يطغي على صوت الاقتصادي والمهندس معا . ولا عجب في تلك الحالة ان اهملت قضية الاساس : استيعاب الفائض الريفي .

هذه المخاطر ـ على خطورتها ـ ليست كل ما في الامر . فالتصنيع السريع يحرك مخاطر وآلاما اخرى . ان الدور الرئيسي الذي يؤديه التصنيع في مجمل عملية التنمية ، واهميته كمركز للتحرر واستكمال الاستقلال ، يجعل « النخبة الحاكمة » او « نواة السلطة » في معظم البلدان النامية اقل تحسسا مما يجب لاي اضطراب اجتماعي او خلل في التوازن المؤسسي ينشأ عن طفرة التصنيع . بل اننا كرجال تائقين لصعود وطننا في مراحل التنمية العليا نصبح معرضين للتشكيك بمن يذكّرنا ان سعينا نحو التصنيع لا يوازيه سعينا من اجل تقليل مدى الاضطراب الاجتماعي في المؤسسات والعلاقات الاجتماعية التي لم يثبت ضررها او عدم جدواها ، او من اجل جعل تحوّلنا من نظام اجتماعي تسوده الاعراف والاعتبارات الخاصة الى آخر تسوده العقلانية والعلاقات العقودية والاعتبارات العامة اقلّ اتصافا بالنزوة واكثر سلاسة وتطورا .

كذلك فاننا معرضون لاهمال خطر ظهور « مدن التنك » الصناعية التي تعيش فيها الآلاف المزدحمة من العمال الصناعيين الى جانب القصور والمباهج السياحية البراقة الجوفاء ، او لخطر الهجرة الفوضوية من الريف الى المدن ، ولتجاهل الاذى الذي يلحق بالصناعة اليدوية الريفية من حركة تصنيع غاشمة يصبح مقياس النجاح فيها بريق وهدير الآلات الضخمة ومباني المصانع التي تنفث غيوما متواصلة من الدخان الكثيف . والتالي فاننا معرضون لضيق الصدر تجاه من يذكرنا بكل هذا حتى الاتهام بسوء النية، متخذين موقفا داروينيّا صارما مفاده ان الآلام والاضطرابات تشكل جميعها جزءا من « القانون الطبيعي » الذي يجزم ببقاء الانسب بين القطاعات الاقتصادية في عالمنا المتطور .

بقي ان نضيف ان الموقف الصائب في هذا الحوار هو ذاك الذي يقول باهمية التصنيع القصوى ولكنه يوصي بوضع الحساب الاقتصادي الاجتماعي على قدم المساواة على الاقلّ مع الحساب السياسي عندما توزن الاعتبارات المختلفة في معرض اتخاذ القرارات المتعلقة بالتصنيع . كما ان القرارات هذه لا يجوز ان تتم بمعزل عن تقييم صحيح لشأن الزراعة كقطاع رئيسي اقتصاديا واجتماعيا ، فعلى الرغم مما يصيب هذا القطاع من مخصصات في الموازنات العربية الا انه لا ينال ما يستحقه من نصيب اذا اخذنا بعين الاعتبار خمسة عوامل:

نسبة السكان الريفيين المرتفعة الى جملة السكان في كل من البلدان العربية ؛ حاجة الريف للاصلاح والتقدم بسبب تخلفه وفقره ؛ كون الريف خزانا كبيرا يغذي المدينة بكثير من عمالها ومن عناصر الحيوية فيها ؛ كون الريف لا يزال ينتج السلع التي تتصدر لائحة المصدرات والتي تجني معظم موارد القطع الاجنبي ؛ وكون الريف طاقة استهلاكية كبرى لا بد للقطاع الصناعي من الاعتماد عليها سوقا واسعة له عاجلا او آجلا .

اخيرا من الآلام المرافقة لحركة التصنيع وبما تستتبعه من تحول المجتمع من صيغة تقليدية الى اخرى صناعية متجددة ، ذاك الناتج عن سرعة عملية التحول وسيل التطلعات المتصاعدة الذي تطلقه . فالسرعة قد تصبح مرهقة اذا كانت غير واقعية وبلا هوادة ، والتطلعات قد تصبح متضخمة الى حد سبقها لموارد المجتمع وفعاليته بابعاد شاسعة ، وكلا المبالغتين تؤدي الى خيبة الامل . ان الاتزان يقضي باعتماد بعض الضغط من اجل السرعة في التصنيع ، وبعض التشجيع لتضخم التطلعات ، من اجل خلق جوّ ازمة يرافقه جوّ امل . على ان « بعض الاسراع وبعض التضخم » اذا نُصح به كدواء مقوّ للصحة له خطره ، فانه ككل الادوية المقوية قد يؤذي المعدة ايذاء كبيرا اذا استهلك في جرعات ضخمة .

ج – من آلام النمو ذاك الذي ينشأ عن صراع متطلبات النمّو السريع مع متطلبات العدالة في توزيع الدخل . يدور الحوار هنا بين رأيين ، اولهما يقول بان مصالح الانتاج السريع هي احق بالاولوية وبان حوافز الرأسماليين يجب ان تظلّ مصونة والافترت رغبتهم في اتخاذ المبادرة الانتاجية وفي الادخار والتثمير ، وثانيهما يقول بان اصلاح طراز التوزيع أحق بالاولوية وبان اعطاء القوى العاملة نصيبا متزايدا من الناتج القومي من شأنه ان يزيد في الانتاجية وبالتالي ان يعوّض الرأسماليين عما يقتطع من الارباح ليضاف الى الاجور .

اما الصواب فهو ان يعتمد مبدأ عادل بين تطرف الرأيين ، والعدالة هنا تعني رعاية مصالح القوى العاملة اكثر من رعاية مصالح الرأسماليين ، لسبب بسيط هو ان تمركز الرأسماليين طيلة اجيال وقرون في موقع اقتصادي استراتيجي يعطيهم ميزة واضحة في عملية المساومة

الازلية ،يعني ان تطبيق المزيد من العدالة يخدم مصالح القوى العاملة بالدرجة الاولى . اما مصالح الرأسماليين الحقة فيخدمها تحسين طراز توزيع الدخل في السياق الطويل ، لان تحسن اجور العمال وظروف عملهم ومعيشتهم لا بد من ان يؤدي الى رفع الانتاجية وزيادة الانتاج وبالتالي الى تحقق خدمة الانتاج والتوزيع معا .

على ان القوى العاملة ، وهي لا تزال في اولى مراحل اكتشاف قدرتها على تصحيح الخلل في توازن القوى الاجتماعية ، معرّضة بحكم العامل النفساني الى طلب اكثر مما ينبغي باسرع مما ينبغي . وتفسير هذه الحال نجده في انتشار الافكار والمفاهيم الاجتماعية بسرعة تفوق تزايد القدرة التقنية والانتاجية ، اي ان المطاليب تزداد بمعدل يفوق تزايد الانتاجية . فاذا كان المجتمع معتنقا لايدولوجية اجتماعية تقدمية، كما هو الحال في بعض اجزاء الوطن العربي ، يصبح هنالك استعداد متزايد لدى السلطات لتبني مطالب الحركة العمالية تجاه فئة مالكي الرأسمال وسلع الانتاج الاخرى . ومن الواضح ان صراع القوى هذا لا بد وان يستمر ، كما هو من الواضح ان ليست هنالك صيغة واحدة مثالية لطريقة توزيع الناتج القومي بين عناصر الانتاج ، مما يشير الى ضرورة تفهّم كل فئة اجتماعية لوضع الفئات الاخرى والى ضرورة الانفتاح للتجربة والخطأ في سبيل الدنوّ من افضل الصيغ الممكنة التي تسمح بالنموّ المرموق في الانتاج مع العدالة الواقية في التوزيع .

د – يتصل بالصراع الذي كنا في معرض بحثه في الفقرة السابقة نوع آخر من الصراع : بين شتّى الفئات الاقتصادية المنتجة في القطاعات المختلفة نتيجة للتحول في مداخيل هذه الفئات وفي قواها النسبية . فالتاجر الوسيط يخسر الجولة للصناعي ، ومؤدي الخدمات للمقاول الانشائي ، والمشعوذ للفنّي . ثم اننا نشهد بسبب سرعة حدوث كل هذا في الوطن العربي توترا وضغوطا متضاربة مصدرها هذه الفئة او تلك . وسوف يمرّ بعض الوقت قبل ان يقبل الخاسرون في الجولة الحاضرة الطراز الجديد لتوزّع القوة والثروة والنفوذ ، وذيول ومستتبعات هذا الطراز . والى ان يتم ذلك سيظل هنالك نوع من التعايش المتوتر بين الفئات . فالفئات التي خسرت ( او تخشى ان تخسر ) سلطتها ومكانتها وبعض ممتلكاتها تتحالف ( او ستتحالف ) مع فئة الساسة الذين هم في سبيل

فقدان سلطتهم ومكانتهم ايضا . وهكذا تتحالف القوى الاقتصادية التقليدية مع القوى السياسية التقليدية ، كما تجد الفئات الاقتصادية المجددة نفسها في صف نخبة السلطة ( او نواة القيادة السياسية ) الجديدة .

ان نظرة واحدة الى الوطن العربي تُبرز عدة شواهد على ما نقول . كما انها تُظهر ان التنمية تطلقها في معظم الحالات نخبة السلطة او نواة القيادة السياسية الجديدة ، ان لم يكن لسبب فلان هذه النخبة او النواة ليست هي المنتفعة من « النظام القديم » — كما ان المنتفعين من النظام القديم يخشون كل تغير جذري اقتصادي او اجتماعي ، ان لم يكن لسبب فلانهم يعلمون انهم لن يكونوا المنتفعين من هذا التغيير . واخيراً ، لئن اقدمت عناصر النظام القديم على اطلاق عملية التنمية ، فمن المرجح ان يستهدف تخطيط وتطبيق هذه العملية الحفاظ على التركيب الاجتماعي القديم قدر الامكان ، بحيث تظلّ التنمية خلوا من المضمون الاجتماعي . ولهذا فان التنمية بمعناها الشامل ( اي الاقتصادي والاجتماعي معا ) الذي نعتمده ، لا بد لها من ان تخلق توترات بين مختلف الفئات الاقتصادية وبين مختلف الفئات السياسية التي تتغير اوضاعها وانصبتها نتيجة اطلاق عملية التنمية .

هـ — ثمة نوع آخر من آلام النموّ يقاسي القومي العربي منه الامرين ، هو بروز عقبات في سبيل الوحدة العربية منشؤها الانطلاق في عملية التنمية في كل بلد عربي على حدة . فالانطلاق هذا يرافقه نموّ المصالح الاقتصادية الفردية والوطنية لكل بلد وللفئات الخاصة داخل كل بلد ، وما ان تترسخ هذه المصالح حتى يسود الاعتقاد بين اربابها ان ايّ تغير في حدود سيادة بلدهم سيؤذي مصالحهم . وهكذا نرى الصناعيين والمزارعين يطلبون وينالون حماية جمركية لمنتوجاتهم في وجه المنتوجات الاخرى . كما تصبح للتقنوقراطيين ( الفنيين في المراكز الحكومية الهامة ) مصالح راسخة في كل بلد على حدة يتزايد معها خوف هؤلاء من ضياع سلطتهم في حال الاتحاد ببلد آخر . ويشعر رجال السياسة بعداء ازلي لفكرة صيرورتهم ذوي مكانة ثانوية في اتحاد ما بدل تمتعهم بالمكانة الاولى في بلدهم الخاص . هذا بالاضافة الى العديد من المؤسسات التي تولد ويشتد عددها في ظل التفتّت السياسي وتقاوم اي تغيير في الحدود والاوضاع السياسية القائمة ، مما تعظم معه صعوبة الاتحاد يوماً بعد يوم .

ومما يبعث على المزيد من الالم في هذه الصورة العامـــة هو جهل الكثيرين من خصوم الوحدة لحقيقة فوائد الوحدة في السياق الطويل للمصالح ذاتها التي يناوئون الوحدة من اجل الحفاظ عليها – جهلا لا مفر من القـــاء اللوم بصدده ، ولو جزئياً ، على كاهل الفئات القومية المستنيرة التي بوسعها رسم صورة صحيحة لتوقعات الوحدة – ونعني هنا الاقتصاديين والمفكرين القوميين والقادة السياسيين الذين لم يغرقوا بعد في مقاعد المصالح الوثيرة . ولقد كان لنكسة الوحدة العربية في اختبارها الاول المعاصر اثره في جعل مهمة التوضيح لحقيقة الوحدة اكثر صعوبة من ذي قبل .

ينبغي ان نضيف ان النمو الاقتصادي العربي الذي يعتمد على البرامج المخططة من شأنه ان يزيد في تحجر الوضع السياسي الحاضر بما فيه من تفتّت وتباعد . فالتخطيط هو دنوّ مؤسسيّ من مهمة تعبئة واستخدام الموارد ، على الاخص حين تصل الخطة شتى القطاعات والفئات وتؤثر في المواقف الاقتصادية والاجتماعية وتمتد لعدة سنوات مقبلة . وعلى هذا فان الخطة في الواقع تغدو قيدا سياسيا الى مقدار ليس بالزهيد ، بما تخلق حول ذاتها من مصالح راسخة ومن تركيب معقد صعب التحويل ومن صيغ سياسية وتنفيذية متشابكة لا تسهل ازالتها .

ومن المؤسف حقاً ان القوى الساعية الى الحفاظ على الوضع السياسي الراهن في الوطن العربي ، مما اشرنا اليه وسواها ، قد خلقت حالة اصبح معها مجرد التقارب الاقتصادي اما غير مرغوب فيه او معرّضاً للتطبيق غير المخلص فيما لو تحقق هذا التقارب . وليس لدينا مثال افضل على ما نقول من الطريقة التي نفذت بها الاطراف المعنية الاتفاقية العربية العامة للتجارة والمدفوعات او الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف الهادفـــة الى تسهيل تنقل الاشخاص والرساميل . فبدلا من ان يكون النظر الى هذه الاتفاقيات على انهـــا خطوات اولى لتسهيل المبادلات الاقتصاديـــة العربية تحولت في يـــد السلطات المختصة الى ادوات تخويف اواقتصاص . وليس بصعب على الباحث ان يرى ان السبب الجوهري في هذه المواقف هو الانانية القصيرة النظر مضافة الى التضخيم والتشويه لمفهوم السياسة الوطنية . فقد اصبح الخوف على السيادة في كل بلد الشغل الشاغل لبنيه مما صعبت معه رؤيـــة سيادة الوطن الاكبر ، كما اصبحت السيادة بعبعا ، ومنفذا للتهرب ، وحائط مبكى – حسبما تدعو الحاجة .

و ــ آخر انواع الآلام التي سنبحثها في هذا المقال ينشأ عن اثر عملية التنمية ان هي استحثت خطاها في جعل الجهازالسياسي يعمل بصورة اقل حرية واقل عفوية ، خاصة في ناحية حق الخيار والتقرير السياسي المفروض ان يمارسه المواطنون . وبعبارة اخرى : ان المعضلة التي تواجه المجتمع في هذه الحالة هي التوفيق بين التنمية السريعة وبين الحفاظ على الديمقراطية المألوفة .

ويحسن بي هنا ان أبدأ بعرض موقفي من هذه المعضلة . ليس لدي شك بان التنمية العميقة على جبهة واسعة من حياة المجتمع لا يقدر على اطلاقها سوى محرك ديناميكي يمثل ضمير المجتمع ومصلحته ،واذاً فرجل الاعمال لا يعقل ان يكون هذا المحرك . فالاصلاح الذي تتضمنه تنميــة كهـذه يتطلب دوافع اجتماعية خلاف دافع الربح المادي ، واهداف هذا الاصلاح اوسع واعمق بكثير من مجرد انشاء الوحدات المنتجة ، على اهمية هذه الوحدات ،والضغوط الاجتماعية والتقنية المعاصرة وتلك المتولدة عن فعل التاريخ ( خاصة عن الخلل الاجتماعي الاقتصادي الذي خلفه الاستعمار ) الفاعلة في المجتمع العربي اليوم ــ كلها تتطلب ان ننطلق في عملية التنمية دون ابطاء وباقصى سرعة ممكنة . واذا كان للتنمية هذه ان تنطلق بنجاح واستمرار فان مطلقيها لن يكونوا قطعاً المنتفعين من حالة التخلف التي يعانيها مجتمعنا، كما ان هؤلاء لن يقبلوا طوعا بتضحيات مادية جسيمة من اجل الصالح العام . فليس من مفر والحالة هذه من اللجــوء الى تنظيم وتخطيط مرافق المجتمع في سبيل الاستعمال الاكثر عقلانية لها ، ومن اعتماد مبدأ العدالة الاجتماعية قاعدة في توزيع ثمار التنمية ، اذ ان التنمية تظل في خطر ، تائهة دون هدف ودون توازن ، ما لم ترافقها عدالة التوزيع . ومن التدقيق في هذه العناصر يتضح ان العامل المحرك للتنمية في بدء انطلاقها لا يمكن الا ان يكون حكومة مسؤولة مجدة تنظر الى مهمتها على انها وكالة عن المجتمع والى نفسها كممثلة لتطلعات المجتمع وآماله وكرامته .

في هذا الموقع بالذات من العرض تبرز مشكلة التوفيق بين الديمقراطيــة والتنميــة السريعة . فاذا كانت التنمية السريعة تتطلب كما اسلفنا تحكما بمرافق المجتمع وتخطيطا لها ــ اي تتطلب بعض الحد من حريــة الخيار الاقتصادي والسياسي في يــد الافراد والهيئات الخاصة ، فما هو الثمن الديمقراطي الذي يصح القبول بــه من اجل الوصول الى نتائج اقتصادية سريعة ؟ اي مقدار من سيادته السياسية ينبغي للمواطن ان يتخلى عنه مقابل وعد

الدولة المخطّطة له بالفوائد المادية والاجتماعية ؟ او ـ بديل ذلك ـ هل ينبغي إن يصرّ المجتمع على حرية الخيار الاقتصادي والسياسي حتى ولو ادّى ذلك الى نموّ اقتصادي بطيء جدا ؟ ثم ، من الناحية الاخرى ، هل يعقل ان يتمتع المواطن بديمقراطية حقّة في مجتمع يسوده عدم التكافؤ في الدخل والثروة والتعليم والاوضاع السياسية والاجتماعيـة بشكل عام ؟ واخيراً يبرز امامنـا التساؤل : هل تؤدي الديمقراطية السياسية حتما بشكلها المألوف الى الديموقراطية الاقتصادية الاجتماعية ، وهل تؤدّي الديموقراطية الاقتصادية الاجتماعية حتما ، متى تحققت ، الى الديمقراطية السياسية ؟ هذه التساؤلات ، ومثلها كثير ، تبرز المقاييس الضخمة لمعضلة التوفيق بين الديمقراطية السياسية والتنميـة السريعـة وتشير الى امكانات الصراع ( اي عدم التوافق ) بين كل من الديمقراطية والتنمية كهدف اجتماعي .

لست اعـلم عن جواب مُرضٍ واسع القبول لهذه التساؤلات . فالجزء الاكبر من الجواب يعتمد على نوع ومقدار الخلل وعدم التوازن الاقتصادي الاجتماعي الذي يقاسيه المجتمع ، وعلى نوع القيادة السياسية المتوفرة . ويظلّ المرء مع ذلك يحس عوامل متعددة متنازعه . فمن الناحية الواحدة ، مثلا ، ان حرية الخيار السياسي لا تمكن ممارستها الحقة ما لم تكن هذه الحرية موفورة فعلا . ومن الناحية الاخرى ، ان هذه الممارسة لا تكون ذات مدلول في ظلّ عدم التوازن وقواه القسرية ، كما ان الممارسة الفجة لهذه الحرية قبل البـدء بمهاجة عدم التوازن تشكل في الواقع عمليـة تأجيل ينتج عنهـا الرضى بصدف الديمقراطية دون جوهرها بسبب الرعاية والحماية اللتين تنالهما قوى عدم التوازن والمنتفعين منه في ظلّ الديمقراطية الصورية .

لا شك اننا هنا ندور في حلقة مفرغة . والنقطة التي تُكسر هذه الحلقـة عندها يسهل اكتشافها كلما كان البلد موضوع البحث اكثر تخلفا وفقراً وعدم التوازن فيه اكثر بروزا ، اذ تقوى الحجة حينذاك في صالح الحد من الديمقراطية التقليدية المألوفة من اجل توفير الظروف لتحقيق ديمقراطية اكثر عمقـا وصدقا بعد ان تنطلق التنمية وتطبق مبادىء العدالة الاجتماعية . وفي مطلق الحالات نفترض طبعا توفر قيادة سياسية مخلصة في نواياها ونشيطة في مساعيها .

بعد هذا ، ليس هنالك الكثير مما يمكن قوله بشكل قاطع . ففي عنق قيادة كل بلد عربي مسؤولية تعيين المزيج المناسب من الديمقراطية والتنمية في ضوء ظروف البلد ومزاج سكانه.

ان اعتماد المذهبية في هذه الاحوال مضر كما هو قصير النظر ، في حين ان التجريبيـــة في اكتشاف حدود المعقول في السعي صوب المرغوب هي المبدأ الواجب اعتماده .

يبقى ان نضيف ان نواة القيادة الحكيمة والمخلصة والواعية لمصلحتها هي تلك التي تحـــاول توسيع قاعدة الحكم ــ قاعدة التقرير السياسي ــ بقدر ما تستطيع وباسرع مـــا تستطيع ، فشعور المواطنين انهم معنيون بعمليـــة التنمية مسؤولون عنهـــا وعن اهدافها ووسائلها امر ذو خطورة للديمقراطية وللتنمية على السواء . ان التصميم على انجاح عملية التنمية يصح اعتباره مرفقا قوميا رئيسيا ، كالرأسمال والخبرة الفنية ، على ان قيمة التصميم تزداد كلما كان معبرا عن ارادة شعبية واسعة .

سننهي هذا البحث بتقييم اجمالي لسجل التنمية في الوطن العربي ، والآلام التي ترافق هذه التنمية ، وللانسان العربي الذي هو القوة الدافعـــة للتنمية ، ومخططها ، وضحية آلامها ، والمنتفع من ثمارها في آن واحد :

ان التنمية ــ والتحول الاقتصادي الاجتماعي التقنولوجي ــ التي شهدها العالم العربي في سنوات ما بعد الحرب الاخيرة ، والسرعة التي تجري بهـا هذه التنميـــة ، هي انجازات جديرة بالاعتزاز والتسجيل . ثم ان التوترات الاجتماعية والاقتصادية ، بل وعدم الاستقرار السياسي ، التي رافقت الانجازات كانت على الغالب لا مفر منها كما كانت دليلا على حيوية المجتمع العربي وتصميمه على السعي السريع صوب التنمية . واخيرا ان المجتمع العربي ــ في احرازه معدل النمو الذي احرزه وضغط الآلام والتمزق ضمن مساحة ضيقة تمكن السيطرة عليها ــ قد اظهر في آن واحد طاقته العظيمة الكامنة وتصميمه على استغلال هذه الطاقة . وبالتالي، فالصورة التي تعبر عن الوضع الاقتصادي الاجتماعي العربي يصح رسمها على انهـــا صورة رجل عربي معاصر ، يدفع ويضغط ، ويتعثر ، ويكثر من الضجيج ، الا انـــه في الحقيقة رجل يركض بسرعة في محطة مزدحمة ليلحق بقطار مسرع .